وزارة المالية

بيان وزير المالية
عن الأوضاع الاقتصادية والعالمية والنقدية
ومشروع الميزانية العامة
للسنة المالية 2023/2022

محتوى بيان وزير المالية

م	المحتوى	رقم الصفحة
1	تقديم معالي وزير المالية	3
2	الفصل الأول: تطورات النمو الاقتصادي العالمي والإقليمي	5
	– التعاون الاقتصادي لدولة الكويت	7
4	الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية المحلية:	9
	– النمو الاقتصادي الحقيقي	9
	– معدل التضخم	10
	– التطورات النقدية والمصرفية	12
	– تطورات ميزان المدفوعات	15
	– حماية المنافسة	16
	– الضريبة في دولة الكويت	17
	– خطة التنمية 2022/2021	18
	– الاستثمار الأجنبي المباشر	19
	– التطورات النفطية	19
	– السكان وقوة العمل	22
	– المشروعات الصغيرة والمتوسطة	25
5	الفصل الثالث: مشروع ميزانية السنة المالية 2023/2022 والأسس التي بني عليها	26
6	الملخص	34
7	المصادر	36

بيان وزير المالية
عن الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية
ومشروع الميزانية العامة للسنة المالية 2023/2022

مقدمة:

تنص المادة (13) من المرسوم بقانون رقم (31) لسنة 1978 بشأن قواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي على أن: " يعد وزير المالية مشروع الميزانية، كما يعد بياناً يتضمن عرضاً عاماً للأسس التي بني عليها المشروع وتحليلاً لما يهدف إليه "

واستناداً إلى ذلك يسعدني أن أقدم لكم بيان وزير المالية مستعرضاً الأسس التي بني عليها مشروع الميزانية العامة للسنة المالية 2023/2022 آخذين بعين الاعتبار التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية وتأثيرها على الوضع الاقتصادي المحلي لدولة الكويت والأحداث المحيطة بالبلاد والتحديات التي تواجهها المالية العامة للدولة من أجل المضي قدماً في تحقيق اقتصاد متنوع وبنية تحتية متطورة مع تحسين بيئة العمل لتوفير مستوى معيشي أفضل.

ولا يخفى عليكم أن البيان السنوي لوزير المالية هو وثيقة اقتصادية تتسم على درجة كبيرة من الأهمية والشمولية حيث تعكس التوجهات الإستراتيجية للدولة وسياساتها العامة وتطلعاتها المستقبلية التي لن تتحقق دون تعاون وتعاضد جهود السلطتين التشريعية والتنفيذية من أجل تعزيز مسيرة البلاد باتجاه تحقيق الأهداف التنموية والاقتصادية والاجتماعية التي أعد مشروع الميزانية العامة للدولة على ضوئها وصولاً إلى تحقيق رؤية دولة الكويت في ظل قيادتنا الحكيمة حضرة صاحب السمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح أمير البلاد الذي نسأل الله جلت قدرته أن يحفظه ويرعاه قائداً ومحفزاً لمسيرتنا في بناء "كويت جديدة" تكون مركزاً مالياً وتجارياً اقليمياً ودولياً، يسنده اقتصاد متنوع ومستدام، يرقى بمرتبة البلاد الى موقع متقدم ومتميز على سلم التنافسية الدولية.

ختاماً، نسأل الله العلي القدير أن نكون قد وفقنا في تقديم البيان المالي مع توضيح الأسس والمنطلقات التي بني عليها مشروع الميزانية العامة للسنة المالية 2023/2022.

والله ولي التوفيق، ، ،

عبد الوهاب محمد الرشيد

وزير المالية ووزير الدولة للشئون الاقتصادية والاستثمار

الفصل الأول

التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية

أولاً: تطورات النمو الاقتصادي العالمي والإقليمي

- بدأت معدلات النمو الحقيقية بالارتفاع من بداية الربع الرابع لعام 2020 حتى بداية عام 2021 بسبب عودة النشاط الاقتصادي الذي ساهم بانخفاض معدل البطالة وزيادة الإنتاج في كافة الأقاليم الاقتصادية ويعود ذلك نتيجة انحسار فايروس كورونا وزيادة الطلب الاستهلاكي والاستثماري ومن ثم انتعاش الصادرات.

- ومتوقع أن يتباطأ النمو العالمي من (6.1%) في عام 2021 إلى (3.6%) عامي 2022 و2023 وفق ما تمت الإشارة إليه في تقرير صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد العالمي WEO) الصادر في أبريل 2022، انظر الشكل رقم (1)، ويتوقع زيادة التباطؤ نتيجة إلى عدة عوامل، من أهمها:
  - **التأثر بالصراع الحالي المحصور بروسيا وأوكرانيا.**
  - **انخفاض في اقتصاديات أكبر القوى الاقتصادية (الولايات المتحدة الأمريكية والصين)**

- وبالرغم من أن معدلات التطعيم ضد فايروس كورونا تحسنت وأصبحت العلاجات أكثر فعالية، وعودة عجلة الاقتصاد للعمل مرة أخرى، إلا أن الأوضاع يتوقع لها أن تتأثر نتيجة الأحداث الحالية وتفاقم الأزمة مع تصعيد العقوبات على روسيا والإغلاق الحالي لبعض مناطق الصين وأثر ذلك على ارتفاع أسعار للغذاء، الطاقة والمواد الأولية.

- انخفضت معدلات النمو في كل الاقتصادات باستثناء البلدان النامية المنخفضة الدخل، ومتوقع أن تنخفض أكثر فهي تمشي بوتيرة متصاعدة حيث يتوقع لها أن تنمو لتبلغ معدل 5.5% في سنة 2023 كما هو موضح بالشكل رقم (2)، أما في الشكل رقم (3) فهو يعكس متوسط معدل النمو للأقاليم الاقتصادية للفترة من 2021-2023.

- ونظراً لاستمرار اضطرابات سلسلة الإمدادات في الربع الرابع من 2021، مما أعاق التصنيع العالمي – خاصة في أوروبا والولايات المتحدة. كما أدى ظهور حالات COVID-19 (خاصة في الصين وأوروبا) مما عرقل التعافي على نطاق أوسع، ولا سيما أن ارتفاع أعداد اللاجئين في أوروبا سيثقل على الميزانية العامة للدول الأوروبية المستضيفة لهم.

الشكل (1): معدل النمو العالمي في عامي 2022 و2023

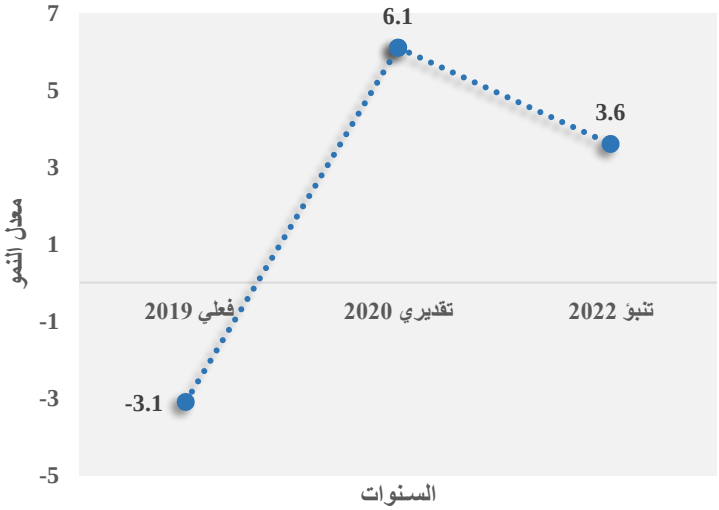

المصدر: صندوق النقد الدولي ARTICLE IV CONSULTATION 2202 (IMF)

الشكل (2): معدل النمو الحقيقي لمختلف الأقاليم الاقتصادية 2021-2023

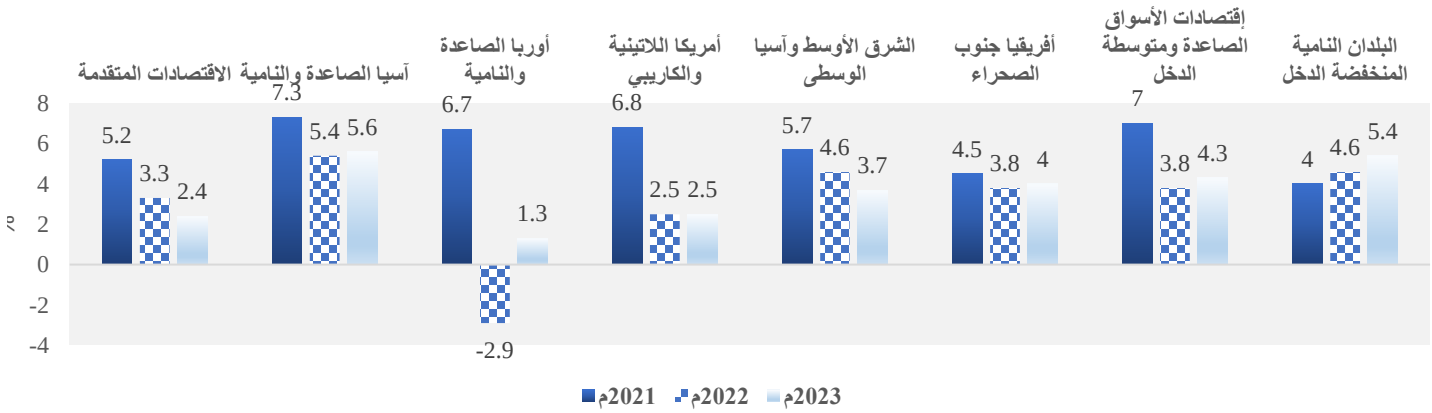

المصدر: IMF, World Economic Outlook, April 2022

- إن الأزمة الروسية الأوكرانية أثرت بشكل سلبي على النمو العالمي المتوقع، وذلك نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة والعديد من السلع الرئيسية والمواد الأولية التي تقوم روسيا بتزويد الدول الأوروبية بها، فارتفعت أسعار القمح، السماد، النيكل، الذرة والبلاديوم بنسبة 10%، والغاز الطبيعي المستخرج من نفطها بنسبة 17% كما هو موضح بالشكل رقم (4)، علماً بأن الارتفاع بأسعارها سيؤدي إلى زيادة تكاليف الصناعة وتقليل الدخل الحقيقي للمستهلكين. وفي حال توقف الإمدادات الروسية فمن المحتمل حدوث نقص تام وتقنين للطاقة في أوروبا.

الشكل (3): متوسط معدل النمو الحقيقي للأقاليم الاقتصادية 2021-2023

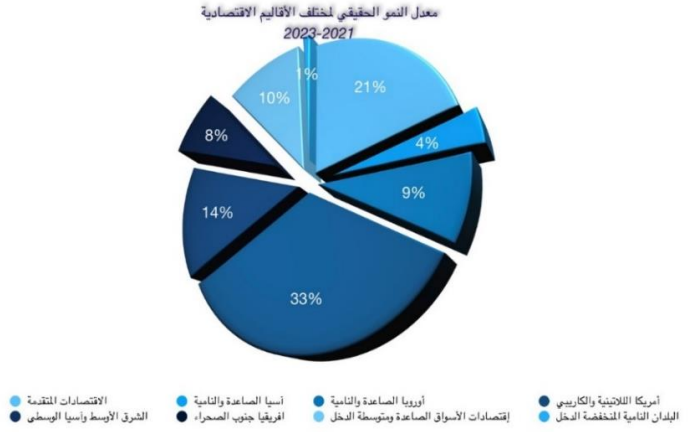

المصدر: IMF, World Economic Outlook, April 2022

الشكل (4): نسب التغيير في السلع الرئيسية والمواد الأولية من شهر يناير الى فبراير 2022

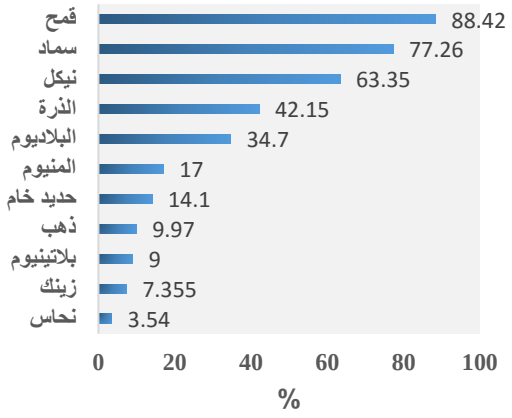

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD

- أما معدلات النمو الحقيقية في دول الخليج العربي فهي غير دقيقه نظراً لعدم تحديث البيانات الرسمية، وعليه فإن معدلات النمو الموضحة في الشكل (5) هي تنبؤات ومن المتوقع أن يطرأ عليها الكثير من التغيير بسبب الأوضاع الحالية في أوروبا وارتفاع أسعار الطاقة والمواد الأولية التي قد تتأثر بشكر إيجابي أو سلبي.

الشكل (5): معدل النمو الحقيقي لبلدان مجلس التعاون الخليجي 2020-2022

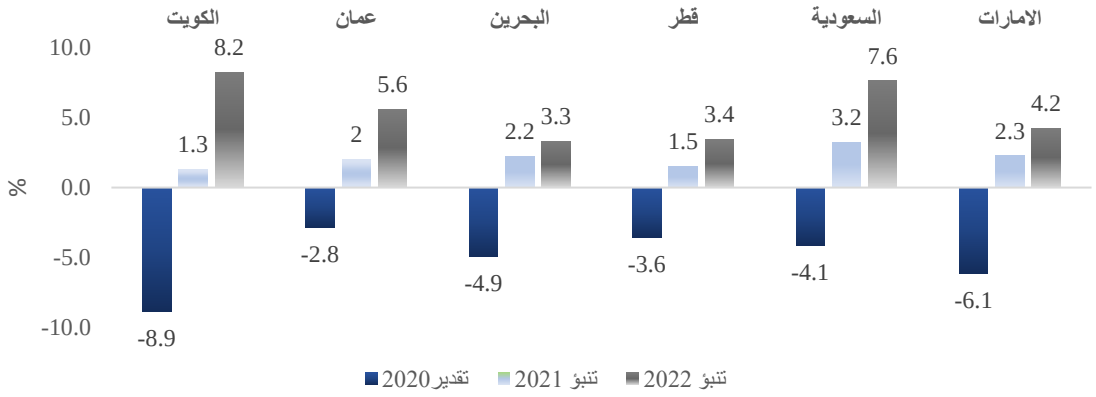

المصدر: IMF, 2022, World Economic Outlook, April.

التعاون الاقتصادي لدولة الكويت

- تدعم دولة الكويت القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك من خلال تفعيل اللجان المشتركة مع الدول التي تمثل أهمية استراتيجية بهدف إيجاد بيئة استثمارية مشتركة ذات أثر اقتصادي فعال وتبادل الخبرات في مجالات التعاون المختلفة، كما تؤكد دولة الكويت من خلال مشاركتها في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمشاركة في اللجان التابعة على تفعيل التعاون في عدة مجالات لتحقيق أهداف التنمية المتوافقة مع رؤية الكويت، ومن الجدير بالذكر سيمثل معالي وزير المالية دولة الكويت في الاجتماعات التحضيرية لوزراء المال والاقتصاد العرب بشهر سبتمبر 2022.

- صادق معالي وزير المالية ووزير الدولة للشئون الاقتصادية والاستثمار على اتفاقية نظام ربط المدفوعات في إطار المستوى الخليجي، والموافقة على الخطة الزمنية لتذليل معوقات الاتحاد الجمركي قبل نهاية 2024، وإنشاء بوابة الكترونية متكاملة وتفاعلية للتعريف بالسوق الخليجية المشتركة واعتماد معالي وزراء المال والاقتصاد بدول مجلس التعاون الخليجي لخطة عمل لجنة السوق الخليجية المشتركة للفترة 2022-2024.

- تنفيذ وزارة المالية لقرارات المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي بدورته (41) قمة (السلطان قابوس والشيخ صباح) التي عقدت بتاريخ 2021/1/5 في العلا لتعزيز علاقات التعاون والشراكة بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول والمنظمات الإقليمية والدولية، واستكمال مفاوضات التجارة الحرة (FTA) مع الدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى بهدف فتح الأسواق وتحرير تجارة السلع والخدمات وتحسين الميزان التجاري وتفعيل الشراكات ومساهمة القطاع الخاص.

- التأكيد على الاستفادة من المؤسسات الدولية والإقليمية وعليه قامت وزارة المالية بإنشاء اللجنة التوجيهية لإطار الشراكة الوطنية بين حكومة دولة الكويت والبنك الدولي بالتعاون مع الأمانة العامة للتخطيط والتنمية بهدف تنسيق ومتابعة تنفيذ إطار الشراكة لضمان اتساقها مع رؤية 2035 "كويت جديدة" والخطة الإنمائية وأهداف دولة الكويت التي تتوافق مع الموارد المالية واحتياجات التخطيط التنموي.

الفصل الثاني

التطورات الاقتصادية المحلية

ثانياً: التطورات الاقتصادية المحلية:

النمو الاقتصادي الحقيقي:

- تشهد دولة الكويت انتعاشاً اقتصادياً بسبب ارتفاع أسعار النفط وزيادة الطلب العام وتخفيف القيود على الحركة والأنشطة الاقتصادية وارتفاع نسب المطعمين إلى 87%.
- ارتفع المعدل المتوقع للنمو الحقيقي إلى 1.3% للسنة المالية 2022/2021 ومتوقع أن يرتفع إلى 8.2% في السنة المالية 2023/2022 بسبب تعافي أسعار النفط وفق تقديرات صندوق النقد الدولي أبريل2022.
- يقدر نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي بنسبة −0.3 % وغير النفطي بنسبة 3.4% في السنة المالية 2022/2021، ومن المتوقع أن يزيد إلى الناتج المحلي الإجمالي النفطي بنسبة 12% وغير النفطي بنسبة 3.5% في السنة المالية 2023/2022، حيث يتعافى النشاط المحلي تدريجياً مع انتهاء القيود التي فرضت أثناء جائحة كورونا مصحوبة بتعافي أسعار النفط. انظر الشكل (6) .

الشكل (6): معدل النمو الحقيقي النفطي وغير النفطي لدولة الكويت 2019 – 2023

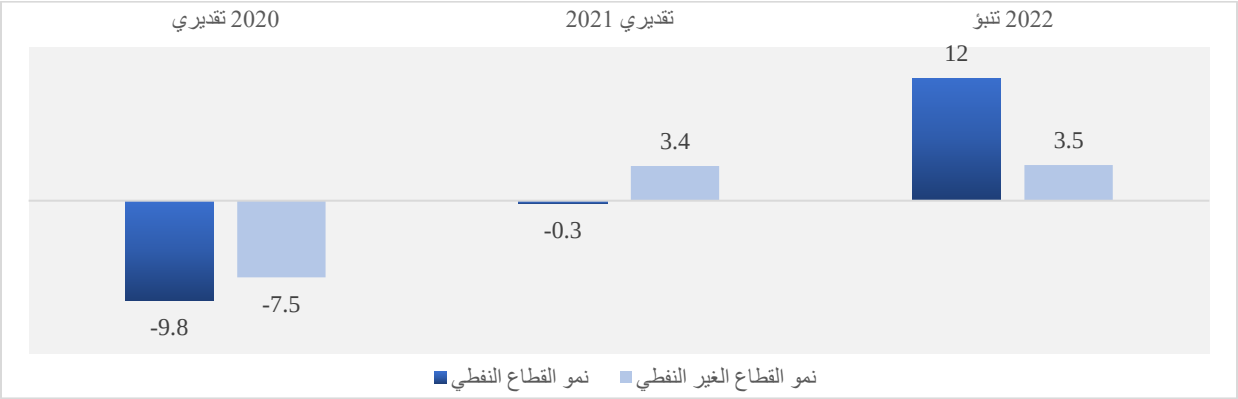

المصدر: صندوق النقد الدولي ARTICLE IV CONSULTATION 2021 (IMF)

- ارتفع عجز المالية العامة إلى 16.6% تقريباً من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية 2021/2020، وفي غياب قانون الدين العام أو القدرة على السحب من صندوق الأجيال القادمة، كان التمويل على أساس السحب من صندوق الاحتياطي العام.
- مع انتعاش إيرادات النفط والإعلان عن خفض الانفاق العام في أغسطس 2021، من المتوقع أن يرتفع فائض الحساب الجاري إلى 16.1٪ من إجمالي الناتج المحلي، والجدول رقم (1) يوضح الناتج المحلي الإجمالي للربع الرابع وفق النشاط الاقتصادي بالأسعار الثابتة لعامي 2019– 2020.

الجدول (1): الناتج المحلى الإجمالى للربع الرابع حسب النشاط الاقتصادى بالأسعار الثابتة لعامى 2019-2020

	2019	2020	معدل النمو %
الزراعة وصيد البحر	42.2	39.4	-7%
الصناعات التحويلية	741.9	542.7	-27%
الكهرباء والغاز والمياه	268.1	278.4	4%
التشييد والبناء	245.6	132.4	-46%
تجارة الجملة والتجزئة	379.4	378.3	0%
المطاعم والفنادق	72.5	66.2	-9%
النقل والتخزين	257.6	236.2	-8%
الاتصالات	379.1	389.1	3%
الوساطة المالية والتأمين	856.4	850.9	-1%
الخدمات الأخرى	896.4	861.3	-4%
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي	1073.4	1089	1%
التعليم	450.4	464.4	3%
الصحة والعمل الاجتماعي	286.1	291.4	2%
الخدمات الشخصية والمنزلية	91.8	96.6	5%
خدمات الوساطة المالية المقاسة بطريقة غير مباشره	543.1	542.9	0%
الضرائب ناقص الإعانات	-735.7	-764.1	4%

المصدر: موقع الإدارة المركزية للإحصاء

معدل التضخم

- يشهد الاقتصاد العالمي ارتفاعات قياسية في معدلات التضخم لاسيما في الاقتصادات المتقدمة، وسط تأثيرات لجائحة كورونا وسلالاته المتحورة، والأزمة الروسية الأوكرانية وتعطل سلاسل الإمداد وارتفاع أسعار الشحن البحري.
- ويعكس معدل التضخم (الرقم الذي يقيس تكلفة الحصول على الخدمات والسلع الرئيسية للمستهلكين) تحركات الأسعار ويرصد معدلات الغلاء في الأسواق المختلفة.
- يتضح من خلال الشكل رقم (7) الارتفاع الملحوظ على أساس شهري (شهر إبريل) بالأسعار القياسية للسلع المعمرة بمعدل 12% وشبة المعمرة بمعدل 15% من عام 2019 إلى عام 2022، من جانب آخر الانخفاض الملحوظ للسلع غير المعمرة بمعدل -14% والخدمات بمعدل -4%، في حين يوضح الشكل رقم (8) الأرقام القياسية لأسعار الجملة حسب الأقسام الرئيسية.

الشكل (7): التغير السنوي في الرقم القياسي للسلع المعمرة وشبه المعمرة وغير المعمرة والخدمات

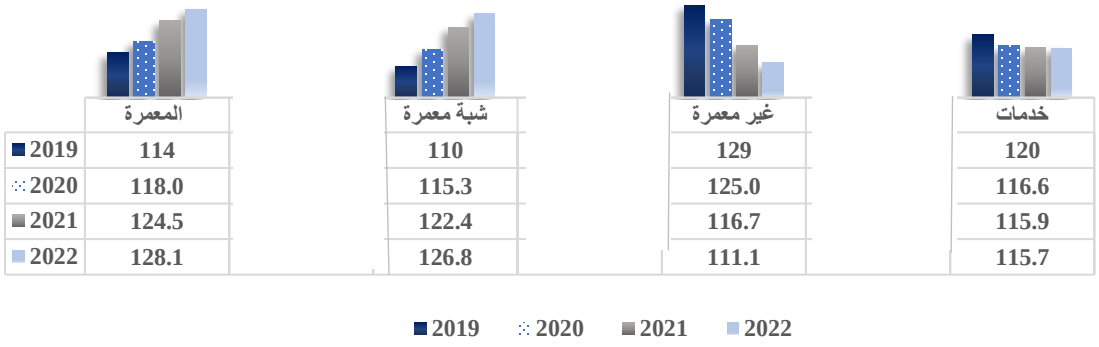

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء (سنة الأساس 2013)

الشكل (8): الارقام القياسية السنوية لأسعار الجملة حسب الأقسام الرئيسية

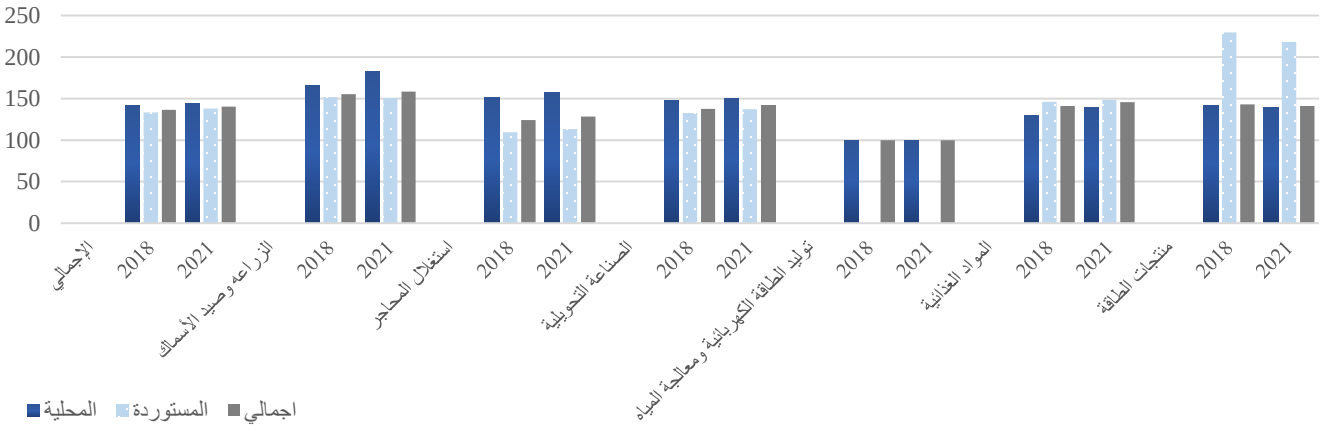

المصدر: مشتق من بيانات الإدارة المركزية للإحصاء، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك (سنة الأساس 2007)

- ارتفع الرقم القياسي العام والخاص لأسعار الجملة للمواد المحلية والمستوردة بجميع الأقسام الرئيسية للعام 2021 مقارنةً بالعام 2018، آخذين بعين الاعتبار مدى تنافسية الأسعار الأقل للسلع المستوردة مع الأسعار المحلية باستثناء منتجات الطاقة والمواد الغذائية، الأمر الذي يعكس بشكل عام تفوق الأهمية النسبية للسلع المستوردة، على حساب السلع المنتجة محلياً.
- الشكل (9) يوضح الارتفاع بالأسعار القياسية العامة وهناك ارتفاع مستمر بالأسعار ولاسيما المجموعات المؤثرة منها وذلك نتيجة ارتفاع أسعار 12 مجموعة رئيسية مؤثرة في حركة الأرقام القياسية بين عامي 2020-2022.

الشكل (9): الأرقام القياسية الشهرية لأسعار المستهلك على أساس شهري من عام 2020 إلى عام 2022

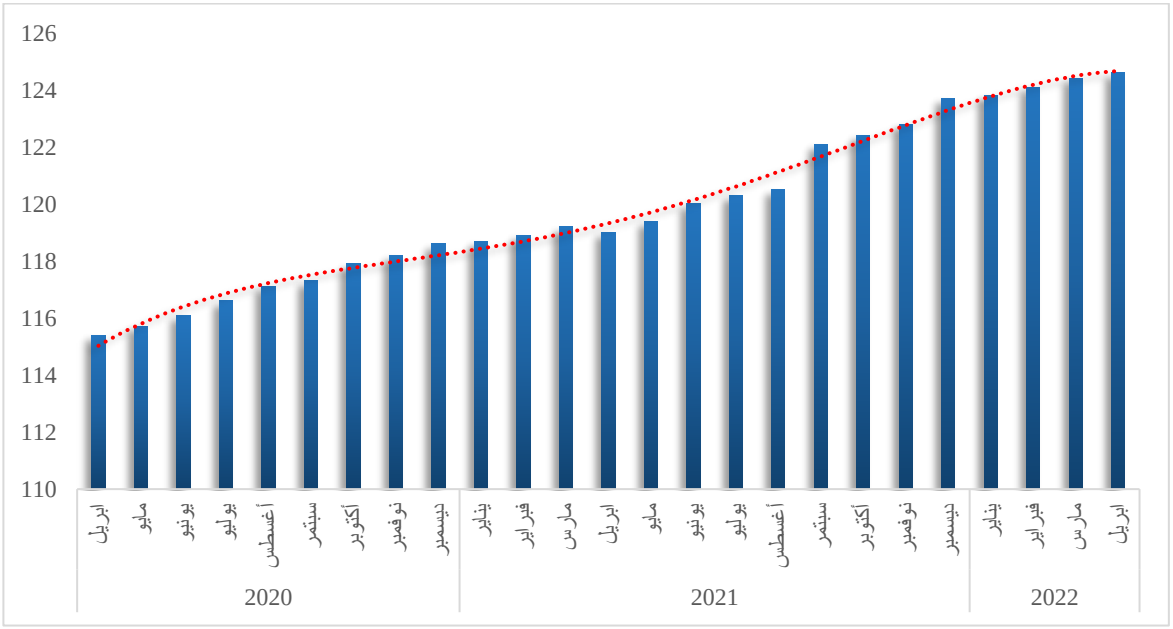

المصدر: مشتق من بيانات الإدارة المركزية للإحصاء، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك

- ارتفاع معدل التضخم على أساس سنوي بشكل ملحوظ من عام 2019 إلى اليوم كما هو موضح بالشكل رقم (10)، نتيجة آثار جائحة فايروس كورونا وسلالاته المتحورة، والأزمة الروسية الأوكرانية وتعطل سلاسل الإمداد وارتفاع أسعار الشحن البحري.

الشكل (10): معدل التضخم على أساس سنوي، مارس 2021 و2022

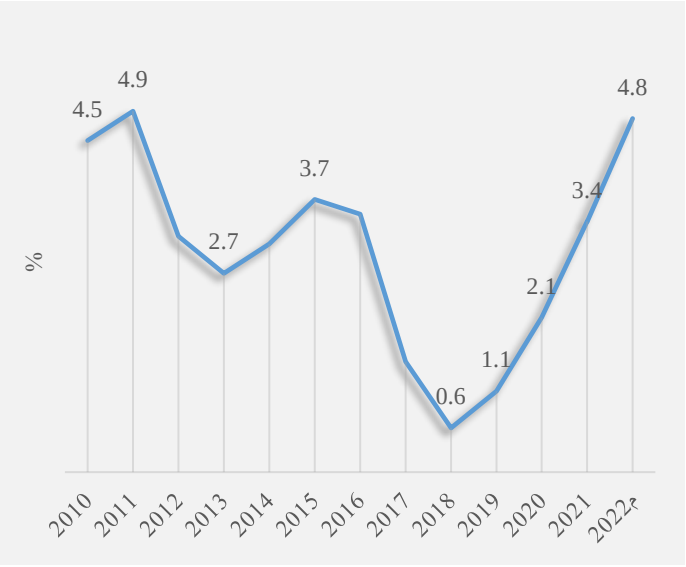

المصدر: مشتق من بيانات الإدارة المركزية للإحصاء، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك

التطورات النقدية والمصرفية

أبرز التطورات النقدية والمصرفية بدولة الكويت خلال السنة المالية 2022/2021:

- واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2022/2021 جهوده الإشرافية والرقابية على الوحدات المصرفية والمالية المسجلة لديه حفاظاً على سلامة الأوضاع المالية لتلك الوحدات والارتقاء بالكفاءة والمهنية، من خلال تنفيذ سياسة نقدية حصيفة بهدف ترسيخ دعائم الاستقرار النقدي والاستقرار المالي في دولة الكويت آخذين بالاعتبار تطبيق أفضل الممارسات في معايير الرقابة المصرفية الدولية.

أولاً: الاستقرار النقدي:

- حافظ سعر صرف الدينار الكويتي على استقراره النسبي خلال السنة المالية 2022/2021 أمام العملات الرئيسية العالمية نتيجة ربط سعر الصرف بسلة موزونة من العملات الرئيسية لأهم الشركاء الماليين والتجاريين مع دولة الكويت (سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي ما نسبته 1.4%)
- قام البنك خلال السنة المالية 2022/2021 برفع سعر الخصم إلى 1.75% من أجل ضمان اتساق أسعار الفائدة المحلية على الدينار مع أسعار الفائدة على العملات الرئيسية لتعزيز تنافسية العملة الوطنية وجعلها جاذبة للمدخرات المحلية.

- سجل عرض النقد بمفهومه الواسع (M2*) نسبة نمو سنوي قدرها 5.7% في نهاية السنة المالية 2022/2021 بعد ارتفاع بلغ 2.2% في نهاية السنة المالية السابقة، ويرجع السبب في ذلك إلى:

– الارتفاع في الكتلة النقدية (M1**) بنسبة 3.6%. – الارتفاع في شبه النقد بنسبة 1.1%.

ثانياً: النشاط المحلي للقطاع المصرفي:

- استمرار نمو أرصدة ارتفاع التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية لمختلف القطاعات الاقتصادية في السنة المالية 2022/2021 بما قيمته 3.5 مليار دينار ونسبته 8.7% لتصل في نهاية السنة المالية 2022/2021 إلى نحو 43.6 مليار دينار مقابل نحو 40.2 مليار دينار في نهاية السنة المالية السابقة.
- ارتفاع ودائع القطاع الخاص للمقيمين من نحو 1.7 مليار دينار وبنسبة 5.1% لتصل في نهاية السنة المالية 2022/2021 إلى نحو 36.3 مليار دينار مقابل نحو 34.6 مليار دينار في نهاية السنة المالية السابقة.

ثالثاً: إدارة السيولة:

- واصل البنك جهوده لتنظيم مستويات السيولة المحلية خلال السنة المالية 2022/2021، من خلال إدارة إصدارات أدوات الدين العام نيابةً عن وزارة المالية.

إصدارات الدين العام:

- بلغ إجمالي الرصيد القائم للدين العام في نهاية السنة المالية 2022/2021 ما يقارب 1.87 مليار دينار كويتي مقارنةً برصيد نهاية السنة المالية 2021/2020 الذي بلغ نحو 3.49 مليار دينار كويتي ولم يتم إصدار أي دين سيادي محلي أو دولي نظراً لانتهاء قانون بالإذن للحكومة بعقد قروض عامة وعمليات تمويل من الأسواق المالية المحلية والعالمية في أكتوبر 2017.

الشكل (11): عوائد السندات الدولية لدولة الكويت

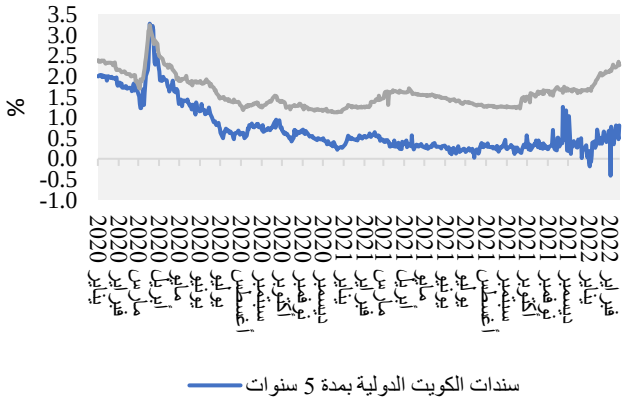

- ينقسم الدين العام إلى قسمين محلي ودولي حيث يتولى بنك الكويت المركزي إصدارات الدين العام المحلية نيابةً عن وزارة المالية، وقد انخفض الرصيد القائم للدين العام المحلي 550 مليون دينار كويتي بنسبة 52.4% ليصل في نهاية السنة المالية 2022/2021 إلى ما يقارب 500 مليون دينار كويتي، كما تتولى الهيئة العامة للاستثمار إصدارات الدين العام الدولية نيابةً عن وزارة المالية حيث بلغ رصيد السندات الدولية القائمة نحو 1.37 مليون دينار كويتي في نهاية السنة المالية 2022/2021. كما هو موضح بالشكل (11)

الرصيد القائم للدين العام خلال السنة المالية 2022/2021		
المبالغ بالمليار دينار كويتي	مارس 2202	مارس 2021
رصيد الدين العام القائم	1.87	3.49
الفوائد المستحقة على الدين القائم	0.062	0.104

* M1: النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي مضافا إليها الودائع تحدث الطلب وأرصدة الجمهور الجارية لدى البنوك التجارية.
** M2: تشمل M1 مضافا إليها الودائع لأجل (لا يمكن تحويلها إلى وسائل دفع عند الطلب) وودائع الادخار قصيرة الأجل وودائع التوفير وهي اقل سيولة من M1

- في حالة إقرار قانون بالإذن للحكومة بعقد قروض عامة وعمليات تمويل من الأسواق المالية المحلية والعالمية سترتبط تكلفة الاقتراض للسنة المالية 2023/2022 على عوامل ومتغيرات عدة مثل أسعار الفائدة وآجال الاستحقاق وحالة الأسواق المحلية والدولية.
- تم استخدام الأدوات الأخرى غير المباشرة للسياسة النقدية، والتي تشمل سندات بنك الكويت المركزي، ونظام قبول الودائع من وحدات الجهاز المصرفي المحلي.
- بلغ رصيد أدوات الدين العام والتورق المقابل في نهاية السنة المالية 2022/2021 نحو 500 مليون دينار مقابل نحو 1050 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة بانخفاض قيمته 550 مليون دينار ونسبته 52.4%. ويعزى ذلك لتسديد ما استحق خلال السنة المالية 2022/2021 من أدوات دين عام وتورق، مقابل عدم طرح أي إصدارات جديدة في ضوء عدم صدور قانون الدين العام.
- من جانبٍ آخر، استقر الرصيد القائم لسندات بنك الكويت المركزي والتورق المقابل عند نحو 2958 مليون دينار في نهاية السنتين الماليتين 2021/2020 و2022/2021 وهو نفس الرصيد القائم لسندات بنك الكويت المركزي وذلك في نهاية السنة المالية السابقة.
- كما تُشير البيانات إلى ارتفاع أرصدة ودائع البنوك المحلية لأجل والتورق المقابل للبنك المركزي في إطار نظام قبول الودائع من تلك البنوك لتصل إلى نحو 2490 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2022/2021 من نحو 1450 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة أي بارتفاع قيمته 1040 مليون دينار ونسبته 72%. وجاء هذا الارتفاع في إطار عمليات السياسة النقدية الخاصة لتنظيم مستويات السيولة في القطاع من خلال امتصاص أي فوائض وذلك للمحافظة على استقرار هيكل أسعار الفائدة على الدينار.

رابعاً: التعليمات والتعاميم الرقابية:

- استمرار جهود بنك الكويت المركزي في مجال الإشراف والرقابة على الوحدات المصرفية والمالية المسجلة لديه بهدف الحفاظ على سلامة الأوضاع المالية لتلك الوحدات وترسيخ دعائم الاستقرار النقدي والمالي في الدولة، ومن أهم التعليمات والتعاميم والضوابط الصادرة عن بنك الكويت المركزي في هذا المجال:
  - ★ قام البنك بتاريخ 2021/2/24 بتطوير آلية اختبارات ضغط جديدة تراعي عددًا من المتغيرات المالية والاقتصادية الكلية والجزئية، لبيان قدرة القطاع المصرفي على اجتياز هذه الاختبارات ومقاومته للصدمات لمواصلة خدمة الاقتصاد الوطني دون انقطاع.
  - ★ وقع البنك ووحدة التحريات المالية الكويتية مذكرة تفاهم بشأن التعاون وتبادل المعلومات في مجال تطبيق أحكام القانون رقم 106 لسنة 2013 في شأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.
  - ★ إصدار تعميم بتاريخ 2021/10/11 إلى كافة البنوك المحلية بشأن العودة التدريجية عن تدابير تخفيف المتطلبات الرقابية التي طبقها البنك في أبريل 2020 من خلال تعديل بعض تعليماته الرقابية وأدوات سياسة التحوط الكلي (Macro prudential Tools) وذلك ضمن حزمة التدابير الاستباقية لمواجهة تداعيات الجائحة.

★ أصدر البنك بتاريخ 2022/2/2 دليل متطلبات تأسيس البنوك الرقمية التقليدية والإسلامية في إطار التوجهات العالمية في مجال التقنيات المالية والتحول الرقمي.

★ أصدر البنك تعميم بتاريخ 2021/4/13 إلى جميع البنوك المحلية بشأن تدريب وتأهيل وتطوير الكوادر الوطنية ورفع نسبتها في المناصب التنفيذية بحيث تصل النسبة إلى 70% على الأقل في الإدارات العليا والوسطى وليس فقط على مستوى البنك ككل.

خامساً: مؤشرات السلامة المالية:

- اعتماد التعليمات التي تحقق الاستقرار المالي واتباع مؤشرات السلامة المالية من أجل تخفيض الديون المتعثرة ورفع معدل تغطيتها والاحتفاظ بهامش جيد لصافي الفائدة، والشكل رقم(12) يعكس مؤشرات الأداء المالي للسنتين الماليتين 2020 و2021.

الشكل (12): مؤشرات الأداء المالي

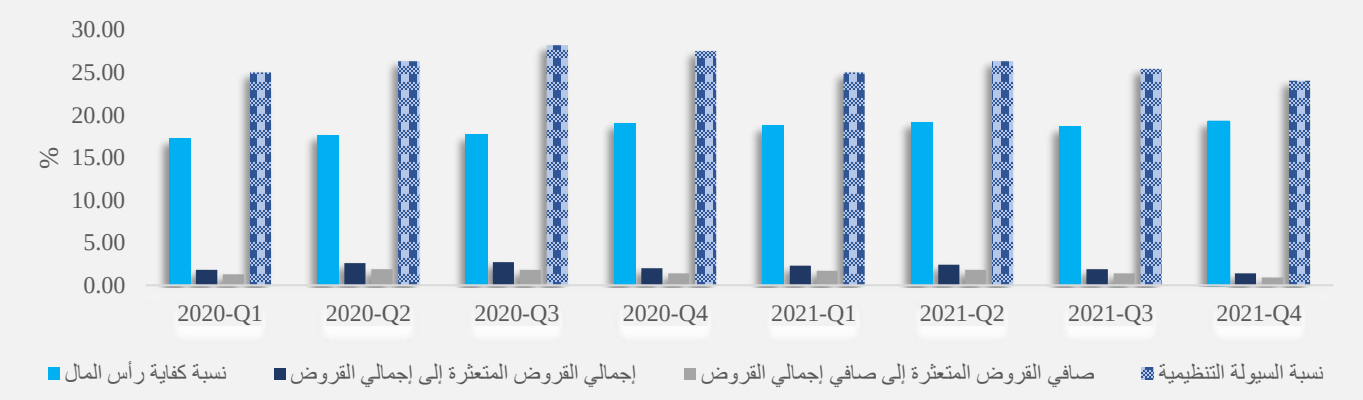

المصدر : موقع بنك الكويت المركزي

تطورات ميزان المدفوعات:

- تشير البيانات الصادرة عن الإدارة العامة للجمارك أن صادرات السلع الكويتية المنشأ قد تأثرت خلال فترة الإغلاق.
- كانت أعلى نسبة للصادرات الكويتية المنشأ لدول الخليج حيث بلغت 54% ومن ثم الصادرات الكويتية المنشأ للدول العربية بنسبة 27% تليها الصادرات الكويتية المنشأ لدول العالم بنسبة 19% ويوضح الشكل رقم (13) نسب صادرات السلع الكويتية.
- بلغ إجمالي الصادرات الكويتية في عام 2021 ما قيمته 6,060.1 مليون د.ك بمعدل نمو 92% مقارنة مع إجمالي الصادرات الكويتية في عام 2020 التي بلغت قيمتها 3,152.4 مليون د.ك.

الشكل (13): نسب صادرات السلع الكويتية

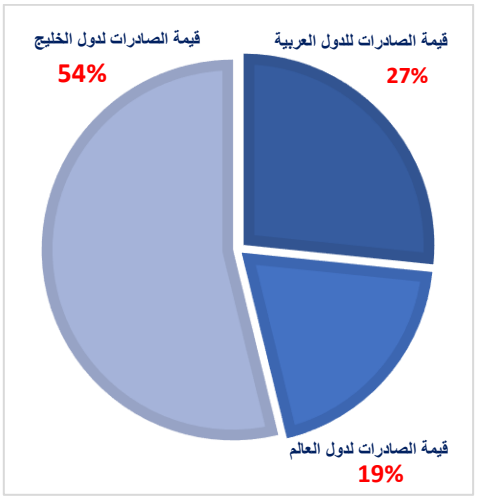

المصدر : الإدارة العامة للجمارك

- انخفضت إجمالي الواردات الكويتية في عام 2021 لتبلغ 2,552.90 مليون د.ك أي بمعدل نمو سالب (11%) مقارنة مع إجمالي الواردات الكويتية في عام 2020 التي بلغت قيمتها 2,314.40 مليون د.ك.
- تشير آخر المعلومات عن تحقيق رصيد ميزان المدفوعات لدولة الكويت عجز قدره (384) مليون د.ك خلال العام الماضي، بين الربع الثالث 2020 و2021، أي بمعدل انخفاض بلغ حوالي -56%.
- بلغ رصيد الحساب الجاري (2606.3) مليون د.ك في الربع الثالث من عام 2021، وبارتفاع وصل إلى (11%) عن الربع في الشهر النظير في 2020.
- وشهد رصيد " الحساب الأولي " انخفاضاً بمعدل (46%) بين الربعين المشار إليهما أعلاه، نتيجة انخفاض عوائد الاستثمار الأجنبي.
- كما شهد رصيد "الحساب المالي" انخفاضاً حيث يتضمن تدفقات الاستثمارات (المالية) المباشرة وغير المباشرة بين الكويت (مقيمين)، وبقية أنحاء العالم (غير المقيمين) ليبلغ (2214.6) مليون د.ك بالربع الثالث من عام 2021 مقارنة مع الرصيد خلال ذات الفترة من العام السابق ليبلغ (3018.2) مليون د.ك أي بمعدل انخفاض (-27%) كما هو موضح بالشكل (14).

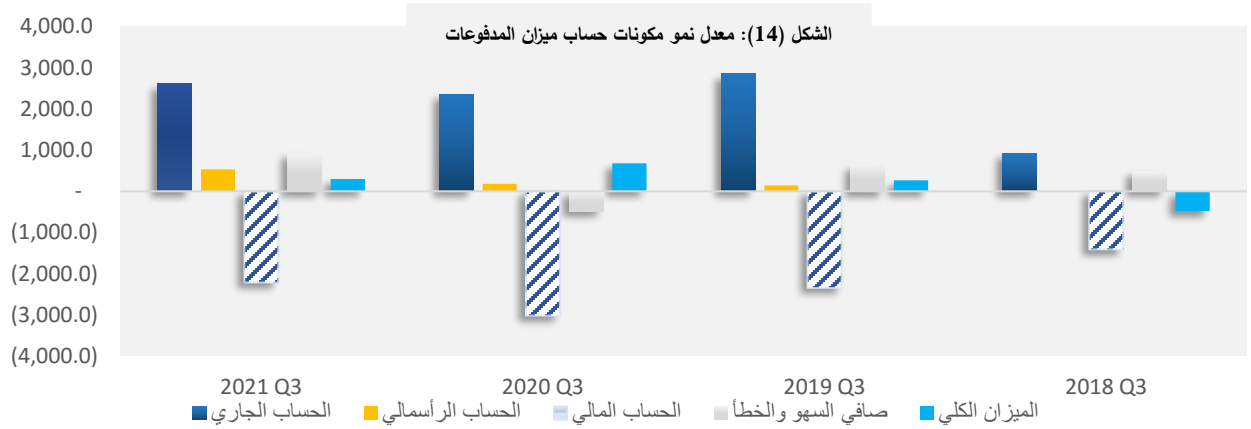

الشكل (14): معدل نمو مكونات حساب ميزان المدفوعات

المصدر: موقع بنك الكويت المركزي، إحصاءات ميزان المدفوعات

حماية المنافسة:

- تم إصدار قانون رقم (72) لسنة 2020 في شأن حماية المنافسة وإعداد اللائحة التنفيذية وإصدارها بقرار رقم (14) لسنة 2021 بهدف خلق بيئة اقتصادية تنافسية قائمة على الكفاءة الاقتصادية.
- يتم خلال جهاز حماية المنافسة مراقبة الاندماجات والاستحواذات للتأكد من عدم الإضرار بالمنافسة حيث تم بحث (7) صفقات (تركز اقتصادي) والتأكيد على توفر المعايير الأساسية خلال الدراسة.
- تم فحص ودراسة (6) مبادرات للأسواق للكشف عن الممارسات الضارة بها.
- يقوم جهاز المنافسة بالعمل مع الهيئة العامة للصناعة من أجل موضوع مكافحة الإغراق.

الضريبة في دولة الكويت:

الإدارة الضريبية بوزارة المالية:

- قامت الإدارة الضريبية بوزارة المالية خلال السنوات الفائتة بتطوير آليات تحصيل ضريبة الدخل على الشركات بشكل كبير حيث تم إنشاء نظام ضريبي آلي متكامل في الإدارة (KITAS) يتم من خلاله تنفيذ عمليات التحصيل وإصدار كافة أوامر السداد بشكل آلي عوضاً عن الوصولات اليدوية التي كان معمول بها في السابق، الشكل رقم (15) يوضح إيرادات ضريبة الدخل على الشركات حتى السنة المالية 2021/2020.
- كما تم بناء قاعدة بيانات رقمية شاملة للشركات الأجنبية ضمن النظام الضريبي ساهمت في سهولة الوصول إلى البيانات التاريخية للشركات.
- تم إنشاء حساب ضريبي خاص بالإيرادات الضريبية لدى بنك الكويت المركزي مما ساهم بتنظيم عمليات السداد الخاصة بالشركات الأجنبية وساهم في سهولة الاستدلال على بياناتها وتحصيلها.

نمو عائدات ضريبة الدخل

الشكل (15): إيرادات ضريبة الدخل على الشركات

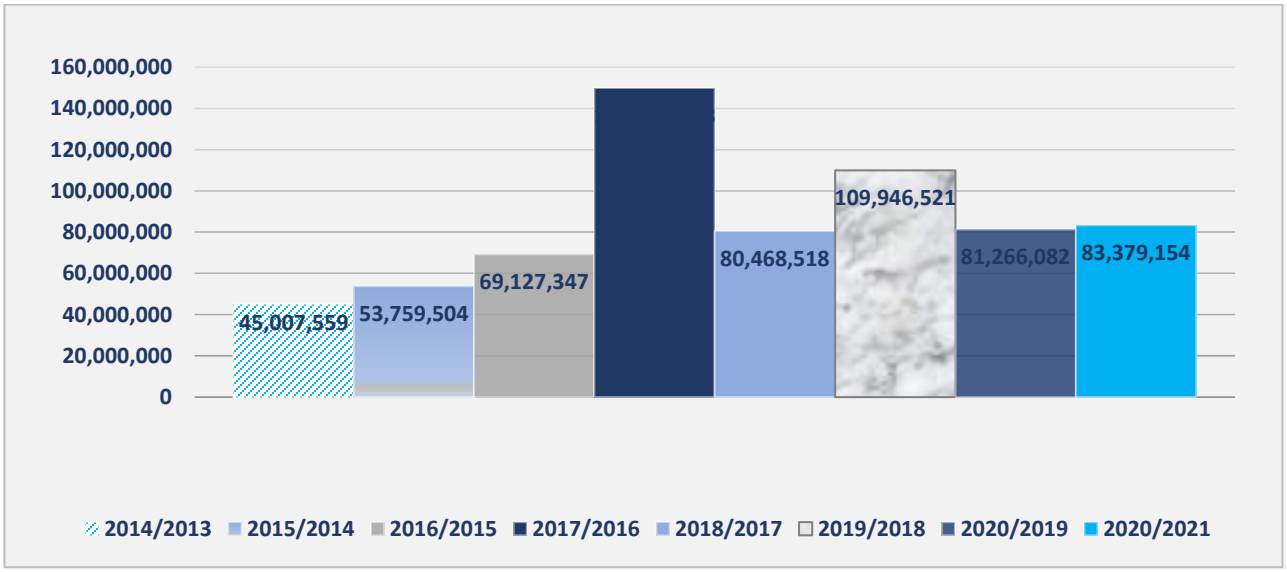

المصدر: وزارة المالية

خطة التنمية 2022/2021

- اعتمدت خطة التنمية للسنوات 2022/2021 على برامج قائمة على سبعة ركائز أساسية (إدارة حكومية فاعلة – اقتصاد متنوع مستدام – رأس مال بشري إبداعي – بيئة معيشية مستدامة – رعاية صحية عالية الجودة – بنية تحتية متطورة – مكانة دولية متميزة)، وشارك بالخطة (43) جهة حكومية بتكلفة تقديرية (1,812.8 مليون د.ك) كما تم إعداد الخطة الإنمائية الجديدة المتوسطة الأجل لدولة الكويت ومازالت تحت المداولة في اللجنة المالية والاقتصادية بمجلس الأمة والشكل رقم (16) يوضح المخصصات المالية التقديرية للبرامج المدرجة بخطة التنمية 2022/2021.
- لم تتوقف متابعة تنفيذ مشاريع خطة التنمية من قبل الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية أثناء تفشي جائحة كورونا من خلال النظام الآلي بالتنسيق مع الجهات المشاركة في الخطة.
- انتهاج الزيارة الميدانية للمشروعات وخاصة الاستراتيجية للوقوف على مستويات إنجازها.

الشكل (16): المخصصات المالية التقديرية للبرامج المدرجة بخطة التنمية 2022/2021

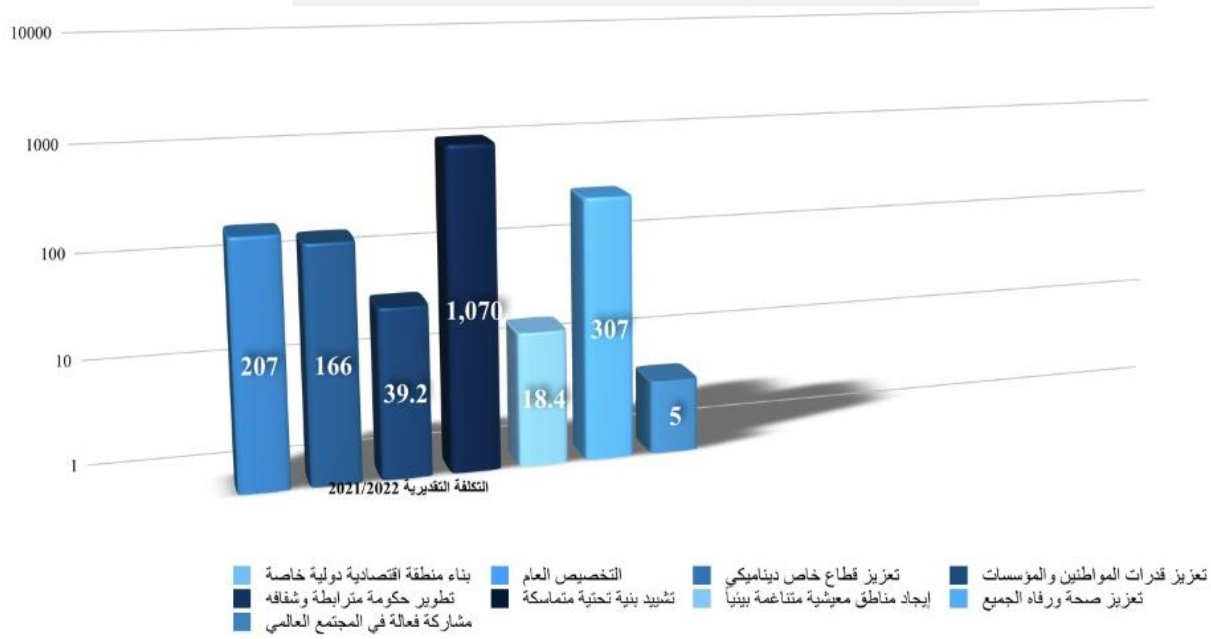

المصدر: الأمانة العامة للتخطيط، خطة التنمية السنوية 2022/2021

متابعة تنفيذ خطة التنمية 2022/2021

- يشير تقرير الربع الثالث لمتابعة خطة التنمية من السنة 2022/2021 إلى إنفاق ما قيمته (562.7) مليون د.ك أي ما نسبته (50%) من إجمالي التكاليف التي بلغ اعتمادها (1.7 مليار دينار) وفق ما هو موضح بالشكل (17).

- بلغ إجمالي مشاريع خطة التنمية (131) مشروعاً في السنة 2022/2021، علماً بأن عدد المشروعات المنجزة خلال الفترة (3) مشاريع فقط وذلك حتى نهاية الربع الثالث من عام 2022/2021، أي ما يمثل (2%) من إجمالي المشروعات.
- تتركز أغلب المشروعات (116) مشروع ضمن المشروعات التي ما زالت تحت التحضير والتنفيذ.
- واجهت مشاريع خطة التنمية العديد من التحديات، حيث بلغ عدد تلك التحديات (688) حيث تشكل التحديات الإدارية ما نسبته 36.8% تليها التحديات الفنية بنسبة 30.7% بالإضافة إلى التحديات الرقابية والمالية والتشريعية حيث تم حل عدد (543) تحدي أي بنسبة (79%).

الشكل (17): نسبة المبالغ التي انفقت لمشاريع خطة التنمية

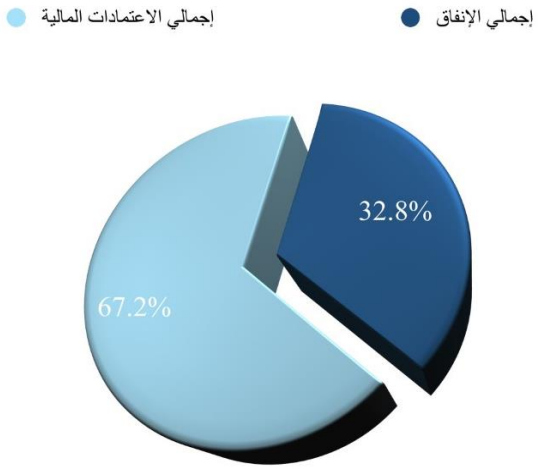

المصدر: الأمانة العامة للتخطيط والتنمية، الموقف التنفيذي لمشروعات الخطة 2022/2021

الاستثمار الأجنبي المباشر

- في إطار عمل هيئة تشجيع الاستثمار المباشر تمت الموافقة على عدد (9) كيانات استثمارية خلال السنة المالية 2021/2020 بإجمالي مبلغ (163,298,898 دينار كويتي)، حيث تم تحديد المعايير لقياس الأثر الاقتصادي لإنشائها وهي:
  - الإنفاق على رواتب العمالة الوطنية
  - الإنفاق على الأجهزة التكنولوجية والمعدات المتقدمة
  - الإنفاق على البرامج التدريبية للعمالة الوطنية
  - الإنفاق على دعم المكون المحلي (السلع)

التطورات النفطية

أوضاع العرض والطلب النفطي العالمي

- واصلت مجموعة **أوبك+(هو اتفاق يضم 23 دولة مصدرة للنفط منها 13 دولة عضوا في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك))** جهودها لمتابعة تطورات الاقتصاد العالمي والبحث عن السبل لإعادة التوازن لأسواق النفط بعد انهيار أسواق وأسعار النفط في مارس وأبريل2020 بسبب تفشي جائحة فيروس كورونا وعدم إمكانية التوصل لتمديد اتفاق أوبك باجتماع مارس2020 وأن العرض والطلب على النفط في ازدياد مستمر من عام 2020 إلى عام 2022 ومتوقع أن يزيد في عام 2023 مع الأخذ بعين الاعتبار أن الأسواق النفطية متقلبة جداً وقد تتغير جميع التوقعات بأي لحظة.
- شاركت دولة الكويت بجميع اجتماعات مجموعة أوبك+ بفاعلية وذلك من أجل التوصل إلى اتفاق ينعكس إيجابياً على وضع أسعار النفط، حيث تم باجتماع إبريل2020 الاتفاق على التخفيض التدريجي للإنتاج بثلاث مراحل بدءاً من (9.7) مليون برميل يوماً في شهر مايو2020 وصولاً إلى (5.8) مليون برميل يومياً في شهر إبريل 2022.

- نتيجة استمرار ضعف الطلب العالمي على النفط تم الاتفاق على تعديل المرحلة الثالثة من التخفيض وتقسيمها إلى (3) فترات من بداية يناير 2021 وذلك من خلال تخفيض بواقع (7.2) مليون برميل يومياً وصولاً إلى خفض الإنتاج بواقع (7.05) مليون برميل يومياً خلال شهر مارس 2021، كما أعلنت المملكة العربية السعودية في يناير 2021 تخفيض إضافي بالإنتاج بشكل طوعي بمقدار (1) مليون برميل يومياً في حين أبقت جميع الدول الأخرى معدل إنتاجها اليومي كما هو.

- استمر التعديل في المرحلة الثالثة وفق المعطيات، وبعد استعادة توازن السوق وتعافي أداء الاقتصاد العالمي قررت أوبك+ زيادة الإنتاج بمقدار 400 ألف برميل شهرياً، والجدول رقم (2) يوضح أسعار النفط الخام لآخر سنتين والمتوقع للسنتين القادمتين.

الجدول (2): أسعار النفط الخام لآخر سنتين والمتوقع للسنتين القادمتين

مليون برميل

دولار للبرميل	2020	2021	2022م	2023م
غرب تكساس WTI	39.22	68.1	113.31	92.42
برنت BRENT	41.59	70.64	118.18	96.5
دبي DUBAI	42.17	69.23	112.75	94.03

المصدر: مؤسسة البترول الكويتية

- نتيجة لانتشار المتحور الجديد لفيروس كورونا (أوميكرون) والعودة إلى فرض قيود على التنقل بين الدول بأن تكون توقعات الاقتصاد العالمي بوضع أضعف من المتوقع مسبقاً، وعليه فإن أغلب الهيئات المعنية بشؤون الطاقة والشركات الاستشارية العالمية قامت برفع توقعاتها لنمو الطلب على النفط بمعدل تقريبي 3 مليون برميل يومياً لكل من عامي 2022 و2023.

الشكل (18): العرض والطلب على النفط

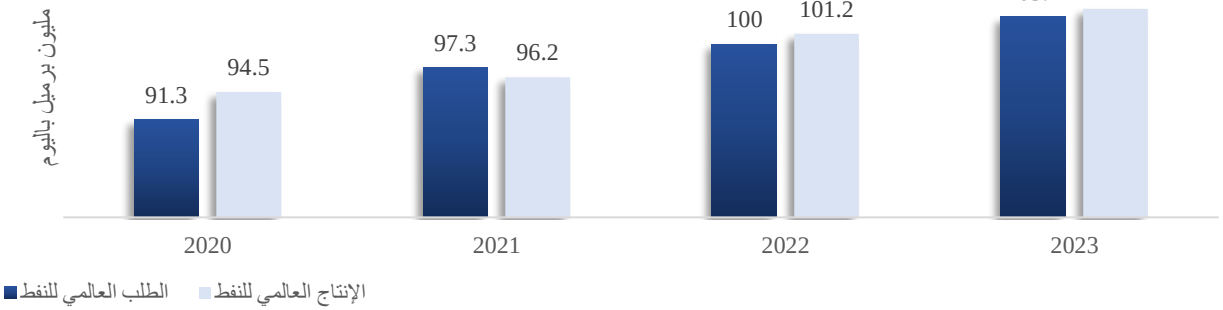

المصدر: مؤسسة البترول الكويتية

- هناك توقع لتراجع نمو الاقتصاد العالمي من 5.8% في عام 2021 إلى 3.3% في عامي 2022 و2023 بسبب الاضطرابات الجيوسياسية الغربية التي أدت إلى ارتفاع أسعار الطاقة ومخاوف من نقص الإمدادات وزيادة معدل التضخم بالولايات المتحدة الأمريكية ، ويوضح الشكل رقم (18) العرض والطلب على النفط العالمي .
- توقعت وكالة الطاقة الذرية بتوقف حوالي 3 مليون برميل يومياً من النفط الروسي ومنتجاته مع بداية شهر أبريل 2022 وفق تقريرها لشهر مارس نتيجة فرض الحظر من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على واردات النفط الروسي بالإضافة للتخلي التدريجي عن واردات الطاقة الروسية من دول الاتحاد الأوروبي.

- إن الاقتصاد العالمي عام 2022 بوضع أضعف من المتوقع مسبقاً، نتيجة لانتشار المتحور الجديد من فيروس كورونا (أوميكرون) الذي أدى إلى إعادة فرض القيود على التنقل في عدد من الدول.
- من المتوقع أن يشهد عام 2022 فائضاً في المعروض يبلغ حوالي 1.2 مليون برميل يومياً، إلا انه يقل إلى 900 ألف برميل يومياً عام 2023 بسبب تعافي نمو الطلب العالمي على النفط بوتيرة أسرع من المعروض.
- إن استئناف المفاوضات الإيرانية – الغربية بخصوص الاتفاق النووي قد يسمح بإزالة العقوبات المفروضة على الجمهورية الإسلامية ومن ثم عودة حوالي 1.3 مليون برميل يومياً من النفط الإيراني إلى الأسواق العالمية.

نشاط ومشروعات القطاع النفطي في دولة الكويت:

- من المتوقع أن ترتفع عائدات النفط بشكل كبير مما يؤدي تحسن المستوى المالي للدولة في السنة المالية 2023/2022.
- ارتفع النشاط النفطي أيضاً مع قيام أوبك + بتخفيف تخفيضات الإنتاج، في حين دفعت أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها في 7 سنوات وأدى ذلك الارتفاع إلى تحسن المالية العامة، مما ساعد على تقليص عجز الموازنة لمدة 9 أشهر إلى 0.7 مليار دينار كويتي (2.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي).

أولاً: مجال الاستكشاف والإنتاج داخل دولة الكويت:

- تهدف الاستراتيجية العامة الخاصة بالقطاع النفطي إلى الوصول بالطاقة الإنتاجية للنفط الخام إلى معدل 3.5 مليون برميل يومياً في عام 2025، والوصول إلى معدل 4 مليون برميل يومياً في عام 2035، والوصول إلى المعدلات المستهدفة للطاقة الإنتاجية للغاز غير المصاحب والبالغة 1.4 مليار قدم مكعب يومياً في عام 2025.
- تم حفر 343 بئراً خلال العام المالي 2022/2021 ويُعتزم أن يتم حفر 49 بئراً استكشافية و702 بئراً تطويرياً وإنتاجياً خلال العام المالي 2023/2022.

ثانياً: في مجال التكرير والتصنيع داخل وخارج دولة الكويت:

- هناك عدد من المشروعات التي تقوم بها شركة البترول الوطنية الكويتية والشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة، تستهدف رفع الطاقة التكريرية عام 2025 إلى (1.6) مليون برميل/ يوم ومن أبرزها مشروع الوقود البيئي ومصفاة الزور ومشروع المرافق الدائمة لاستيراد الغاز الطبيعي المسال بمنطقة الزور.
- هناك العديد من المشروعات خارج دولة الكويت كالشراكة مع شركاء عالميين لبناء قدرة تكريريه لتصريف (425) ألف برميل/يوم من النفط الكويتي بحلول عام 2025 في الأسواق الواعدة ذات النمو المرتفع.

ثالثاً: في مجال البيع بالتجزئة داخل دولة الكويت:

- يتم تنفيذ برنامج رأسمالي لإنشاء عدد (100) محطة تعبئة وقود جديدة لمواكبة الاحتياجات في كافة مناطق البلاد.

رابعاً: في مجال نشاط البتروكيماويات داخل وخارج دولة الكويت:

- يستهدف التوسع في إنتاج المنتجات البتروكيمياوية الرئيسية داخل وخارج الدولة، للوصول بالإنتاج إلى (14.5) مليون طن في السنة بحلول عام 2040.

خامساً: في مجال النقل البحري:

- تأمين احتياجات الغطاء الاستراتيجي طويل الأمد والاحتياجات التسويقية من النفط الخام والمنتجات البترولية والغاز المسال بما يتماشى مع المستويات المستهدفة بأفضل الأساليب الاقتصادية.

تطور الإنتاج النفطي لدولة الكويت

- بلغت حصة إنتاج دولة الكويت من النفط 2,730 مليون برميل يومياً عام 2023/2022، وبلغت حصة إنتاج دولة الكويت من سقف إنتاج منظمة أوبك ما يقدر بحوالي 10% من إجمالي إنتاج منظمة أوبك (باستثناء ليبيا وفنزويلا وإيران) ، كما هو موضح بالشكل رقم (19) .

الشكل (19): إنتاج النفط الكويتي على أساس شهري من عام 2021 إلى مارس 2022

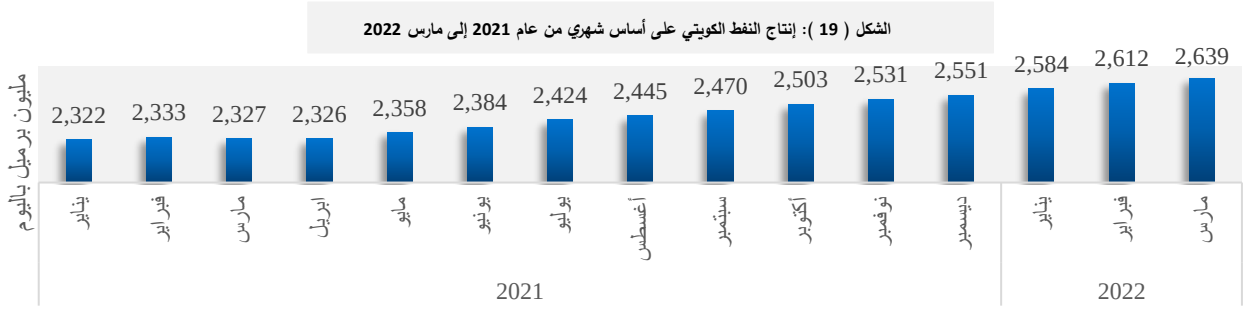

المصدر: مجمعة من: OPEC, Monthly Oil Reports

السكان وقوة العمل

أولاً: السكان:

- عرضت نتائج الإحصاءات السكانية، نهاية عام 2021، ظاهرة معدل نمو سالب للنمو السكاني الإجمالي، وتأثر هذا المعدل بشكل رئيسي بالنمو السكاني السالب للسكان غير الكويتيين، حيث تعود هذه الظاهرة إلى هجرة عدد من الوافدين المعاكسة، بسبب نتائج انتشار فيروس كورونا على الأنشطة الاقتصادية، الخاصة، المستخدمة للعمالة غير الكويتية.

ثانياً: قوة العمل:

- أصدرت الهيئة العامة للقوى العاملة قرار رقم 688 لسنة 2021 بشأن إصدار لائحة قواعد وإجراءات المساهمة في تكلفة تدريب الكويتيين العاملين في الجهات غير الحكومية وتدريب الباحثين عن عمل، حيث تم تدريب عدد (104) مواطن، وبلغت قيمة الدعم المصروف خلال عام 2021 541 مليون دينار تقريباً، والجدول رقم (3) يوضح قوة العمل في القطاعين العام والخاص.

الجدول (3): قوة العمل في القطاعين العام والخاص

	القطاع	2020/12/31			2021/12/31		
		ذكور	اناث	اجمالي	ذكور	اناث	اجمالي
كويتي	حكومي	135901	197793	333694	145221	212685	357906
	خاص	36352	36629	72981	36597	35682	72279
غير كويتي	حكومي	52561	39800	92361	50855	38875	89730
	خاص	1361740	132393	1494133	1233774	128828	1362602

- الحرص على توافق الخطط مع الأهداف المتوافقة مع الخطة التنموية للدولة وتطبيق عدد من السياسات كالتالي:-

- وضع معايير لتحسين سوق العمل من خلال انتهاج الخطوات التالية:

أولاً: متابعة المهن حسب الدليل التصنيف الخليجي 2014:

- تم العمل على إعداد المهن بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة وفق التصـــنيف الخليجي 14 والتأكد من قدرتهم على التعامل مع هذه المهن ومعاونتهم على التكيف مع تلك المهن.
- تحديث وإنزال تطبيق الدليل الخليجي 2014 في الموقع الرســـمي للهيئة العامة للقوى العاملة.
- التأكد من المهنة ومطابقتها للمستوى العلمي والمهارة.

ثانياً: تجهيز نظام برنامج اعتماد المؤهلات العلمية:

- تم التحول إلى النظام الجديد (النماذج الالكترونية) بموقع الهيئة في شهر نوفمبر 2021.
- تم الربط مع (20) جهة.

قرارات نسب العمالة الوطنية

شارك القطاع في اعداد 6 مشاريع قرارات مجلس الوزراء بتحديد نسب العمالة الوطنية في الجهات غير الحكومية منذ عام 2002 وحتى الآن ، وهي على الترتيب :

القرار 904 لسنة 2003
استهدف توفير 8000 فرصة وظيفية

القرار 955 لسنة 2005
استهدف توفير 13732 فرصة وظيفية

القرار 114/خامسا لسنة 2008
(تم البدء بتنفيذه في مارس 2010)
استهدف توفير 12 ألف فرصة عمل سنويا

القرار رقم 1028 لسنة 2014
والذي صدر بتاريخ 24-8-2014 وتم بدء بالعمل بهذا القرار في فبراير 2014
يستهدف توفير 10 آلاف فرصة عمل سنويا

- إضافة إلى قرار مجلس الوزراء رقم 1868 لسنة 2018 الصادر بتعديل القرار رقم 1104/خامسا لسنة 2008 .
- فضلاً عن مشروع قرار بتعديل القرار 1868 لسنة 2018 بناء على تكليف مجلس الوزراء للهيئة بإعادة دراسته بموجب قراره رقم 902 لسنة 2019
- والتي انتهت الهيئة من إعداده ورفعه لمجلس الخدمة المدنية

جدول بإجمالى الدعم المالى للعاملين بالقطاع الخاص

المؤهل	(1) قيمة العلاوة الاجتماعية		(2) قيمة إجمالي (الزيادة 50) (المكافأة50) (الغلاء120)	(3) 50 د.ك لكل ولد بحد أقصى سبعة أولاد	(4) زيادة المؤهل الدراسي	(5) فرق العلاوة الاجتماعية بالزيادة (25٪)		إجمالي الدعم المالي من غير علاوة الأولاد	
	فئة أعزب	فئة متزوج				فئة أعزب	فئة متزوج	فئة أعزب	فئة متزوج
الشهادة الجامعية للتخصصات التالية (طب –صيدلة-هندسة)	190	278	220	50	330	50	70	790	898
الشهادة الجامعية للتخصصات التالية (قانون-محاسبة-نظم معلومات-إحصاء-اقتصاد-تمريض- تمويل- تمويل منشآت مالية-إدارة مالية-تأمين-تجارة خارجية-علوم مصرفية-تعاون- تدريس)	190	278	220	50	280	50	70	740	848
مؤهل جامعي (باقي التخصصات)	190	278	220	50	230	50	70	690	798
شهادة الدبلوم أو شهادة الثانوي العامة +دورة تدريبية لا تقل عن سنتين دراسيتين وما يعادلهما	169	250	220	50	190	50	63	629	723
شهادة ثانوية + دورة تدريبية لا تقل عن سنه أو مدة تعادلها من الخبرة	161	242	220	50	140	50	61	571	663
متوسط +دورة تدريبية لا تقل عن ثلاث سنوات	161	242	220	50	140	50	61	571	663
شهادة ثانوية	147	222	220	50	140	50	56	557	638
متوسط + دورة تدريبية لا تقل عن سنة أو مدة تعادلها من الخبرة	161	242	220	50	100	50	61	531	623
ما دون المتوسط+ دورة تدريبية لا تقل عن سنتين أو مدة تعادلها من الخبرة	161	242	220	50	50	50	61	481	573
متوسط	141	216	220	50	100	50	54	511	590
ما دون المتوسط	136	211	220	50	50	50	53	456	534

نسب العمالة الوطنية في الأنشطة المختلفة:

- يحكم القانون رقم (904) لعام 2004، والخاضع لآخر تحديث بالقانون رقم (1868) لعام 2018 نسب العمالة الوطنية في الأنشطة المختلفة، علماً بأن هناك خمسة مشاريع قرارات بتعديل هذه النسب منذ عام 2002 ولغاية الآن. حيث بلغت أعلى نسبة في قطاع البنوك والتي تبلغ (64%)، في حين أن النسبة الأقل البالغة (3%) تكمن في قطاع الزراعة والصيد، ومن الجدير بالذكر فإن القطاعات المستهدفة ضمن خطة التنمية هي: البنوك، التمويل والاستثمار والاتصالات
- لازالت قوة العمل الكويتية، حتى نهاية عام 2021، تمثل الأهمية النسبية الثالثة من إجمالي قوة العمل، باستثناء العمالة المنزلية، حيث بلغ عدد المسجلين بنظام التوظيف المركزي خلال عام 2021 بجميع التخصصات العلمية وفقاً لكل مستوى تعليمي عدد (28768) شاملةً الذكور والإناث.

توافق المخرجات مع الفرص الوظيفية:

- يتم تحديد وتحديث التخصصات التي يحتاجها سوق العمل بشكل دوري ومستمر، كما يتم التنسيق بين الجهات ذات العلاقة بشأن تحديد التخصصات المتوقع تخرجها عن فترة (5 سنوات) ومقارنتها بحاجة سوق العمل.
- التأكد من عدم ازدواجية التخصص من خلال مشاركة نظام التوظيف المركزي مع الجهات المسئولة عن مخرجات التعليم.
- بلغ عدد المرشحين للتوظيف في جميع الجهات الحكومية خلال السنة المالية 2022/2021 (7559) شاملةً الذكور والإناث.

- بلغ عدد الموظفين الموفدين في بعثات / إجازات دراسية أو تدريب خارجي عام 2022/2021 (1278) موفد.
- صدر خلال السنة المالية 2022/2021 تعاميم (8) و (17) لسنة 2021 خاصة بتنظيم وتطوير نظام الخدمة المدنية.
- استمرار التعاون بين الجهات الحكومية وديوان الخدمة المدنية بشأن تحقيق سياسة التكويت للوظائف الحكومية بما يتوافق مع قرارات مجلس الوزراء من خلال إجراء دراسة سنوية وفق قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (11) لسنة 2017.

العاطلون عن العمل:

- بلغ عدد العاطلين الكويتيين وفقاً لبيانات ديوان الخدمة المدنية عن الحالة في 2021/6/30 (7668) عاطلاً، منهم (3529) من الذكور بنسبة 46% و(4139) من الإناث بنسبة 54%.
- بلغ عدد من تقاضوا بدل البحث عن عمل منذ عام 2001 وحتى نهاية 2021 (33199) باحث، في حين أن عدد المسجلين بطلب التأمين ضد البطالة منذ عام 2013 وحتى نهاية 2021 (49287) مواطن.
- ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل من حملة الشهادة الجامعية وما يعلوها لتبلغ لدى الإناث (53.44%) في حين تبلغ النسبة لدى الذكور (45.91%).

تطوير الخدمات الحكومية المتعلقة بالوظائف الحكومية:

- يقوم ديوان الخدمة المدنية بتطبيق النظام المتكامل الجديد لعدد (50) جهة حكومية، من أجل تسهيل الإجراءات الإدارية والمالية للعاملين بالقطاع الحكومي ابتداءً من تسجيله كباحث عن عمل إلى انتهاء خدمته بالاستقالة أو بالتقاعد.
- إطلاق البوابة الالكترونية لموظفي الجهات الحكومية للخدمات الإدارية (بورتال) Portal.csc.gov.kw.
- استكمال الربط مع تطبيق سهل (التطبيق الحكومي الموحد للخدمات الإلكترونية) وتم ربط (38) إشعار.
- تمكين الموظفين من الحصول على البيانات وفق تحديث تطبيق Mobile Application للخدمات الآلية.
- تحديث البرمجيات الخاصة بنظام نقاط الدفع (IPOS) الإلكتروني لإصدار طوابع للشهادات الخاصة بالنظام المتكامل.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

- استناداً لقرار إنشاء الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف معالجة تنامي الإنفاق الحكومي، تم البدء بتمويل عدد من المشاريع من السنة المالية 2016/2015 كما هو موضح بالجدول رقم (4)، حيث تم خلال العام 2022/2021 تم تمويل عدد (65) من المشروعات الجديدة حيث بلغت قيمة عقود التمويل 13,849,659 د.ك.

الجدول(4): البيانات الخاصة بالمشروعات وقيمة عقود التمويل من قبل الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة

بيان	2016/2015	2017/2016	2018/2017	2019/2018	2020/2019	2021/2020	2022/2021	إجمالي
المشروعات الجديدة الممولة	17	92	197	261	316	130	63	1.078
قيمة عقود التمويل	850,000	11,035,316	39,611,556	61,456,856	42,775,644	19,156,664	13,849,659	188,735,696

الفصل الثالث

مشروع ميزانية
السنة الماليــة 2023/2022
والأسس التي بـني عليــها

مشروع ميزانية السنة المالية 2023/2022 والأسس التي بني عليها

- أصدرت وزارة المالية التعميم رقم (5) لسنة 2021 بشأن إعداد تقديرات ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والأسس والقواعد التي ينبغي اتباعها في إعدادها وفقاً لتصنيف الميزانية (الأساس النقدي) للسنة المالية 2023/2022 وذلك تنفيذاً لأحكام المادة (140) من الدستور، والتي تنص على (تعد الدولة مشروع الميزانية السنوية الشاملة لإيرادات الدولة ومصروفاتها وتقدمه إلى مجلس الأمة قبل انتهاء السنة المالية بشهرين على الأقل، لفحصها وإقرارها).
- وقد قامت وزارة المالية – شئون الميزانية العامة بإعداد مشروع ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2023/2022 وفق توجهات السياسات المالية والاقتصادية والاجتماعية للدولة بحيث تعبر تقديرات الميزانية عن الأهداف والبرامج والأعمال التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها خلال السنة المالية 2023/2022.
- وتمثلت أهم القواعد والأسس والتوجهات المالية والاقتصادية والاجتماعية للسنة المالية 2023/2022 في الآتي:

- استمرار سياسة الدولة الداعية إلى ترشيد الإنفاق وضغط المصروفات ومعالجة الاختلالات الهيكلية بالميزانية العامة فقد قامت وزارة المالية بالآتي:
- التأكيد على توفير الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية والحيوية الضرورية للبنية الأساسية والمرافق العامة الواردة بخطة التنمية السنوية 2023/2022.
- كما روعي توجيه جميع الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة بإعداد ودراسة تقديرات الإيرادات والمصروفات الجارية والنفقات الرأسمالية، بما يتفق مع السياسات العامة للدولة بشأن ترشيد الانفاق وخفض وضبط المصروفات وإلغاء المصروفات غير الضرورية والثانوية غير المؤثرة على أداء الجهات الحكومية والعمل وفق القوانين والمراسيم والقرارات الصادرة حتى تاريخ إعداد تلك التقديرات.
- تم إلغاء الاعتماد التكميلي المخصص للباب الأول ابتداء من السنة المالية 2023/2022 وقد تم تقدير الوظائف المنشأة موزعة على الوزارات والإدارات الحكومية.
- تم تغيير عنوان مسمى الباب الخامس– الإيرادات من (إيرادات أخرى) إلى مسمى (إيرادات السلع والخدمات وإيرادات أخرى) من بداية السنة المالية 2023/2022، حتى يعكس عنوان الباب نشاط الإيرادات المحصلة.
- تم إضافة البدل النقدي لبيع من رصيد الاجازات الدورية أثناء الخدمة استنادا إلى مرسوم رقم (81) لسنة 2022 وإلى قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (2) لسنة 2022.
- تم إضافة زيادة الصفوف الامامية في الباب الثامن – مصروفات وتحويلات أخرى.

- واعتماداً على ما سبق فقد تم إعداد تقديرات الإيرادات والمصروفات بمشروع ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2023/2022 ومقارنتها بميزانية السنة المالية 2022/2021 كما هو موضح بالجدول رقم (1-5).

جدول (1-5) تقديرات الإيرادات والمصروفات بمشروع ميزانية 2023/2022 ومقارنتها بميزانية السنة المالية 2022/2021 (مليار دينار)

مليار دينار

بيان	ميزانية 2022/2021	مشروع ميزانية 2023/2022	الفرق	النسبة%	ختامي 2022 / 2021
الإيرادات النفطية	9.127	21.321	12.194	%133.6	16.217
الإيرادات غير النفطية	1.802	2.078	0.276	%15.3	2.396
جملة الإيرادات	10.929	23.399	12.469	%114.1	18.613
جملة المصروفات الجارية والنفقات الرأسمالية	23.048	23.523	475.0	%2.1	21.604
العجز/الفائض	(12.119)	(0.124)	(11.995)	(%99.0)	(2.991)

- **أسس تقدير الإيرادات النفطية:**

البيان	أسس التقدير 2022/2021	أسس التقدير 2023/2022
حجم الإنتاج	2.425 مليون برميل / اليوم	2.730 مليون برميل / اليوم
سعر البرميل	$45 دولار	$80 دولار
سعر الصرف	304 فلس للدولار	304 فلس للدولار
السنة المالية	365 يوم	365 يوم
إيرادات الغاز	185.4 مليون دينار	326.959 مليون دينار
خصم تكاليف الإنتاج	3,166.7 مليون دينار	3239.14 مليون دينار

جدول – (أ) الإيرادات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2023/2022

مجموعة	باب	بيان	تقديرات السنة المالية 2023/2022		اعتمادات السنة المالية 2022/2021
			تفصيلي	إجمالي	
	11	الإيرادات النفطية		21,321,483,000	9,127,184,000
111		النفط الخام والغاز	21,321,483,000		9,127,184,000
	12	الضرائب والرسوم		564,688,000	526,119,000
121		الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	158,000,000		131,000,000
122		الضرائب على مجموع الرواتب والأجور والقوى العاملة	0		0
123		الضرائب على الملكية	18,000,000		16,443,000
124		الضرائب على السلع والخدمات	0		0
125		الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	388,688,000		378,676,000
126		ضرائب أخرى	0		0
	13	المساهمات الاجتماعية		105,000,000	110,000
131		مساهمات الضمان الاجتماعي	0		0
132		مساهمات اجتماعية أخرى	105,000,000		110,000
	14	المنح (إيرادات)		0	0
141		المنح - من حكومات أجنبية	0		0
142		المنح - من منظمات دولية	0		0
143		المنح - من وحدات حكومية أخرى	0		0
	15	إيرادات السلع والخدمات وإيرادات أخرى		1,393,706,000	1,269,218,000
151		دخل ملكية	82,287,000		79,969,300
152		مبيعات السلع والخدمات	851,766,000		824,439,770
153		الغرامات والجزاءات والمصادرات	170,588,000		164,565,400
154		التحويلات الطوعية عدا المنح	0		0
155		إيرادات متنوعة وغير مصنفة في مكان آخر	289,065,000		200,243,530
	16	إيرادات التخلص من أصول، وإيرادات غير تشغيلية أخرى		14,248,000	6,639,000
162		إيرادات التخلص من الأصول غير المالية	10,000,000		2,400,000
163		إيرادات فروقات تغير أسعار العملة	4,248,000		4,239,000
جملة الإيرادات			23,399,125,000	23,399,125,000	10,929,270,000

تقديرات المصروفات والنفقات الرأسمالية بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2023/2022:

- **أهم مكونات المصروفات:**

مكونات المصروفات	ميزانية 2022/2021	مشروع ميزانية 2023/2022	الفرق	النسبة
1- المرتبات ومافي حكمها	12,599.4	13,148.0	548.6	%4.4
2- الدعومات	4,057.3	4,415.8	358.6	%8.8
3- النفقات الرأسمالية	3,465.8	2,937.5	(528.3)	(%15.2)
4- باقي المصروفات	2,925.5	3,021.7	96.2	%3.3
الإجمالي	23,048.0	23,523.0	475.0	%2.1

1- المرتبات وما في حكمها

بيان	ميزانية 2022/2021	مشروع ميزانية 2023/2022	الفرق	النسبة
- تعويضات العاملين – الوزارات والادارات الحكومية	8,066.5	8,537.6	471.1	%5.8
- تعويضات العاملين – الشئون القضائية	281.0	252.7	(28.3)	(%10.1)
- جملة تعويضات العاملين – الجهات الملحقة	980.0	1,045.7	65.7	%6.7
- جملة مرتبات المؤسسات المستقلة (الممولة)	117.7	127.2	9.5	%8.1
- مساهمة الخزانة العامة في التأمينات الاجتماعية	2,267.2	2,270.3	3.1	%0.1
- دعم العمالة الوطنية في القطاع الغير حكومي	623.8	642.3	18.5	%3.0
- الرعاية الاجتماعية (وزارة الشئون الاجتماعية، مجلس الوزراء)	263.2	272.2	9.0	%3.4
الإجمالي	12,599.4	13,148.0	548.6	%4.4

2- الدعومات

م	الدعومات	ميزانية 2022/2021	مشروع ميزانية 2023/2022	الفرق	الملاحظات
1	دعم اجتماعي	630.6	521.9	(108.7)	الرعاية الاجتماعية – منح زواج – مساعدات النقابات وجمعيات النفع العام – خفض تكاليف المعيشة –الهيئة العامة لذوي الإعاقة – إعانات بيت الزكاة.
2	دعم اسكاني	344.1	359.9	15.8	بدل إيجار – فوائد قروض عقارية – اعفاء من قروض عقارية.
3	دعم تعليمي	796.9	836.7	39.8	بعثات – اعانات رسوم دراسية – مكافآت الطلبة – دورات صيفية وربيعية.
4	دعم إعلامي	0.5	0.5	0.0	دعم الصحف المحلية.
5	دعم رياضي	44.6	45.2	0.6	مساعدات الأندية والأنشطة المحلية.
6	دعم الطاقة والوقود	1,576.9	2,350.4	773.5	دعم وقود تشغيل المحطات – دعم المنتجات المكررة والغاز المسال المسوق محليا – دعم الوقود لمؤسسة الخطوط الجوية الكويتية– دعم تخفيض تكلفة الوقود.
7	دعم زراعي	25.2	35.0	9.8	دعم المزارعين وصيادي الأسماك.
8	الدعم الصحي	561.5	193.4	(368.051)	الخدمات الصحية للمواطنين في الخارج.
9	دعم اقتصادي	77.0	72.8	(4.223)	عمليات التدخل بالسوق النقدي.
	جملة الدعومات	4,057.3	4,415.8	(358.5)	

3- النفقات الرأسمالية

البيان	ميزانية 2022/2021			السنة المالية 2023/2022		
	مشاريع إنشائية	مشاريع غير إنشائية	الجملة	مشاريع إنشائية	مشاريع غير إنشائية	الجملة
الوزارات والإدارات الحكومية	1,929.4	692.3	2,621.7	1,860.0	446.3	2,306.3
الهيئات الملحقة	200.4	33.2	233.6	170.0	33.7	203.7
المؤسسات المستقلة الممولة	605.0	3.8	608.8	425.6	1.5	427.1
شئون قضائية		1.7	1.7		0.4	0.4
الإجمالي	2,734.8	731.0	3,465.8	2,455.6	481.9	2,937.5

- هذا وحرصت وزارة المالية عند إعداد مشروع ميزانية السنة المالية 2023/2022 على المحافظة على حقوق الموظفين في الباب الأول – تعويضات العاملين ومكتسبات المواطنين في الدعومات المختلفة المقدمة دون المساس في هذه المبالغ أو تخفيضها.

الباب الأول – تعويضات العاملين بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2023/2022:

مليار دينار

ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية 2023\2022			8,537.6
اعتمادات الوزارات والإدارات الحكومية 2022\2021			8,066.5
الحساب الختامي للوزارات والإدارات الحكومية 2022\2021			7,990.4
زيادة ميزانية 23/22 عن ميزانية 22/21	471.1	بنسبة	%6
زيادة ميزانية 23/22 عن ختامي 22/21	547.2	بنسبة	%7

الباب الثاني – السلع والخدمات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2023/2022:

مليار دينار

ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية 2023\2022			4,081.6
اعتمادات الوزارات والإدارات الحكومية 2022\2021			3,471.0
الحساب الختامي للوزارات والإدارات الحكومية 2022\2021			3,190.7
زيادة ميزانية 23/22 عن ميزانية 22/21	610.7	بنسبة	% 18
زيادة ميزانية 23/22 عن ختامي 22/21	891.0	بنسبة	% 28

الباب الخامس – الإعانات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2023/2022:

مليون دينار

ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية 2023\2022			797.9
اعتمادات الوزارات والإدارات الحكومية 2022\2021			840.6
الحساب الختامي للوزارات والإدارات الحكومية 2022\2021			620.3
نقص ميزانية 23/22 عن ميزانية 22/21	(42.6)	بنسبة	(%5)
زيادة ميزانية 23/22 عن ختامي 22/21	177.7	بنسبة	%29

الباب السادس – المنح (مصروفات) بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2023/2022:

مليار دينار

ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية 2023/2022			5,629.1
اعتمادات الوزارات والإدارات الحكومية 2022/2021			5,550.9
الحساب الختامي للوزارات والإدارات الحكومية 2022/2021			5,550.9
زيادة ميزانية 23/22 عن ميزانية 22/21	78.2	بنسبة	%1
زيادة ميزانية 23/22 عن ختامي 22/21	78.2	بنسبة	%1

الباب السابع – المنافع الاجتماعية بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2023/2022:

مليار دينار

ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية 2023\2022			736.2
اعتمادات الوزارات والإدارات الحكومية 2022\2021			1,072.5
الحساب الختامي للوزارات والإدارات الحكومية 2022\2021			1,037.5
نقص ميزانية 23/22 عن ميزانية 22/21	(336.3)	بنسبة	(%31)
نقص ميزانية 23/22 عن ختامي 22/21	(301.3)	بنسبة	(%29)

الباب الثامن – مصروفات وتحويلات أخرى بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2023/2022:

مليار دينار

ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية 2023\2022			1,434.2
اعتمادات الوزارات والإدارات الحكومية 2022\2021			1,424.9
الحساب الختامي للوزارات والإدارات الحكومية 2022\2021			1,350.8
زيادة ميزانية 23/22 عن ميزانية 22/21	9.3	بنسبة	%0.7
زيادة ميزانية 23/22 عن ختامي 22/21	83.4	بنسبة	%6

توجيه 3 – النفقات الرأسمالية بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2023/2022:

مليار دينار

ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية 2023\2022			2,306.3
اعتمادات الوزارات والإدارات الحكومية 2022\2021			2,621.7
الحساب الختامي للوزارات والإدارات الحكومية 2021\2020			1,863.5
نقص ميزانية 23/22 عن ميزانية 22/21	(315.5)	بنسبة	(%12)
زيادة ميزانية 23/22 عن ختامي 21/20	442.7	بنسبة	%24

الملخص

- من المتوقع أن يتباطأ النمو العالمي من (6.1%) في عام 2021 إلى (3.6%) عامي 2022 و2023.
- ارتفاع أسعار الطاقة والعديد من السلع الرئيسية والمواد الأولية نتيجة التأثير السلبي للأزمة الروسية الأوكرانية.
- ارتفع المعدل المتوقع للنمو الحقيقي إلى 1.3% للسنة المالية 2022/2021 ومتوقع أن يرتفع إلى 8.2% في السنة المالية 2023/2022.
- يقدر نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي بنسبة -0.3 % وغير النفطي بنسبة 3.4% في السنة المالية 2022/2021، ومن المتوقع أن يزيد إلى الناتج المحلي الإجمالي النفطي بنسبة 12% وغير النفطي بنسبة 3.5% في السنة المالية 2023/2022.
- يشهد الاقتصاد العالمي ارتفاعات قياسية في معدلات التضخم.
- ارتفاع الأسعار القياسية للسلع المعمرة بمعدل 12% والسلع شبه المعمرة بمعد 15% من عام 2019 إلى 2021.
- بلغ إجمالي الصادرات الكويتية في عام 2021 ما قيمته 6,060.1 مليون د.ك بمعدل نمو 92% مقارنة مع إجمالي الصادرات الكويتية في عام 2020 التي بلغت قيمتها 3,152.4 مليون د.ك.
- انخفضت إجمالي الواردات الكويتية في عام 2021 لتبلغ 2,552.90 مليون د.ك أي بمعدل نمو سالب (11%) مقارنة مع إجمالي الواردات الكويتية في عام 2020 التي بلغت قيمتها 2,314.40 مليون د.ك.
- حافظ سعر صرف الدينار الكويتي على استقراره النسبي خلال السنة المالية 2022/2021 أمام العملات الرئيسية العالمية نتيجة ربط سعر الصرف بسلة موزونة من العملات الرئيسية لأهم الشركاء الماليين والتجاريين مع دولة الكويت.
- رفع سعر الخصم إلى 1.75%.
- سجل عرض النقد نسبة نمو سنوي قدرها 5.7% في نهاية السنة المالية 2022/2021.
- بلغ إجمالي الرصيد القائم للدين العام في نهاية السنة المالية 2022/2021 ما يقارب 1.87 مليار دينار كويتي مقارنةً برصيد نهاية السنة المالية 2021/2020 الذي بلغ نحو 3.49 مليار دينار كويتي.
- بلغ رصيد ميزان المدفوعات لدولة الكويت عجز قدره (384) مليون د.ك خلال العام الماضي، بين الربع الثالث 2020 و2021، أي بمعدل انخفاض بلغ حوالي -56%.
- بلغ إجمالي مشاريع خطة التنمية (131) مشروعاً في السنة 2022/2021، علماً بأن عدد المشروعات المنجزة خلال الفترة (3) مشاريع فقط وذلك حتى نهاية الربع الثالث من عام 2022/2021، أي ما يمثل (2%) من إجمالي المشروعات.
- بلغت حصة إنتاج دولة الكويت من النفط 2,730 مليون برميل يومياً عام 2023/2022.

تقديرات الإيرادات والمصروفات بمشروع ميزانية 2023/2022
ومقارنتها بميزانية السنة المالية 2022/2021 (مليار دينار)

بيان	ميزانية 2022/2021	مشروع ميزانية 2023/2022	الفرق	النسبة%	ختامي 2022 / 2021
جملة الإيرادات	10.929	23.399	12.469	%114.1	18.613
جملة المصروفات الجارية والنفقات الرأسمالية	23.048	23.523	0.475	%2.1	21.604
العجز/الفائض	(12.119)	(0.124)	(11.995)	%99.0	(2.991)

تقديرات مكونات مصروفات ميزانية السنة المالية 2023/2022

مليار دينار

مكونات المصروفات	ميزانية 2022/2021	مشروع ميزانية 2023/2022	الفرق	النسبة
1- المرتبات ومافي حكمها	12,599.4	13,148.0	548.6	%4.4
2- الدعومات	4,057.3	4,415.8	358.6	%8.8
3- النفقات الرأسمالية	3,465.8	2,937.5	(528.3)	(%15.2)
4- باقي المصروفات	2,925.5	3,021.7	96.2	%3.3

المصادر

الهيئة العامة للقوى العاملة، تقرير للسنوات 2021 و2022.

الهيئة العامة المعلومات المدنية.

بنك الكويت المركزي.

الإدارة المركزية للإحصاء، تقارير الارقام القياسية لأسعار المستهلكين، مارس 2021 لغاية أبريل 2021 والأرقام القياسية لأسعار الجملة.

لإدارة المركزية للإحصاء، 2021، إحصاءات التجارة الخارجية، أبريل.

الإدارة العامة للجمارك، 2021، مكتب التدقيق العام والإحصاء والحفظ، كشف إجمالي واردات وصادرات دولة الكويت خلال عام 2021.

مؤسسة البترول الكويتية، 2022.

الأمانة العامة للتخطيط والتنمية، 2022، خطة التنمية السنوية 2022/2021.

وزارة المالية، الشؤون الاقتصادية، 2022.

وزارة المالية، الإدارة الضريبية، تقرير أبريل2022.

وزارة المالية، إدارة الدين العام، أبريل2022.

ديوان الخدمة المدنية، تقرير للآخر التطورات لعام 2022/2021.

الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة مايو2022.

مؤسسة البترول الكويتية، أبريل2022.

وزارة النفط، التطورات بالقطاع النفطي، أبريل2022.

جهاز حماية المنافسة.

وزارة المالية، شئون الميزانية العامة، يونيو2022.

- Institute of International Finance (IIF), Website www.IIF.com.
- International Monetary Fund, 2022, World Economic Outlook, April.
- Statista, Distribution of Oil Demand in the OECD in 2020, by Sector, www.statista.com/statistics/307194/top-oil-consuming-sectors-worlwide.
- Organization of Oil Exporting Countries (OPEC),2022, Monthly Oil Market Report, April.
- National Bank of Kuwait, 2022, Economic Outlook: GCC & Egypt.